

أحكام الشهادات^(١)

== حقه كان معاوضة بغير تراض . وإن أخذ من جنس حقه فليس له تعيين الحق بغير رضا صاحبه ، فإن التعيين إليه .

ومن أتلف ثوباً فشهدت بينة أن قيمته عشرون ، وشهدت أخرى أن قيمته ثلاثون : لزمته أقل القيمتين .

وإذا شهدت بينة على ميت : أنه أوصى بعق سالم ، وهو ثلث ماله ، وشهدت بينة أخرى أنه أوصى بعق غانم ، وهو ثلث ماله : أقرع بينهما ، فمن تقع له القرعة : عتق دون صاحبه ، إلا أن يجيز الورثة عتق الاثنين . سواء اتفق التاريخ أو اختلف ، لأن الوصية يستوى فيها المتقدم والتأخر .

وإن شهدت بينة أنه أعتق سالمًا في مرضه ، وشهدت أخرى أنه وصى بعق غانم ، وكل واحد منهما ثلث ماله : عتق سالم وحده لأنه لا ينفذ تصرفه في مرضه إلا في الثلث ، إذا لم تجز الورثة وعتق سالم منجز ، وعتق غانم وصية ، فيقدم عتق سالم على الوصية .

وإن شهدت بينة غانم أنه أعتقه في مرضه أيضاً : عتق أقدمهما تاريخاً ، فإن جهل السابق : عتق أحدهما بالقرعة .

(١) « الشهادة » مشتقة من المشاهدة ، لأن الشاهد يجز عمًا شاهده : أي عاينه وعلمه . ومنه قوله تعالى ﴿ ٢ : ١٨٥ ﴾ فمن شهد منكم الشهر فليصمه) أي علمه برؤية هلاله ، أو إخبار من رآه .

والأصل فيها : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى ﴿ ٢ : ٢٨٢ ﴾ واستشهدوا شهيدين ==

== من رجالكم . فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون
من الشهداء) وقال تعالى (٣ : ٢٨٢ وأشهدوا إذا تبايعتم) وقال
تعالى (٣ : ٦٥ وأشهدوا ذوى عدل منكم) .

وأما السنة : فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي « ألك
بينة ؟ قال : لا ، قال : فلك يمينه » صححه الترمذي . وفي حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه » .

وانعقد الإجماع على مشروعية الشهادة ، فإن الحاجة داعية إليها
لحصول التجاهد بين الناس ، فوجب الرجوع إليها .

قال شريح : القضاء جمر ، فنجّه عنك بعودين - يعني الشاهدين -
وإنما الخصم داء ، والشهود شفاء ، فأفرغ الشفاء على الداء . وتحمل
الشهادة فرض كفاية . وأداؤها فرض عين على من تحملها إذا دعى
إلى ذلك . ومن لزمته الشهادة : فعليه أن يقوم بها على القريب
والبعيد ، لا يسهه التخلف عن إقامتها وهو قادر على ذلك . ولا يجوز
لمن تعينت عليه أخذ الأجرة عليها . ومن كانت عنده شهادة في حد
لله أبيع إقامتها ولم يستحب . ومن كانت عنده شهادة لآدمي يعلمها :
لم يقمها حتى يسأله ، فإن لم يعلمها : استحب له إعلامه بها . وبهذا
يحصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم « خير الناس قرني ، ثم
الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » ثم يأتي قوم يشهدون ولا يستشهدون
الحديث « وبين قوله صلى الله عليه وسلم « ألا أنبئكم بخير الشهداء
الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » رواه أبو داود .

لا يجوز أن يشهد إلا بما علمه برؤية أو سماع^(١) .
فالرؤية : تختص بالأفعال ، كالتقتل ، والفصب ، والسرقه ،
ونحو ذلك^(٢) .

والسمع على ضربين : سماع من المشهود عليه ، نحو الإقرار
والعقود ، والطلاق ، ونحو ذلك^(٣) .

الضرب الثاني : سماع من جهة الاستفاضة فيما يتعذر علمه
في الغالب إلا بذلك ، كالنسب ، والموت ، والملك ، والنكاح ،

(١) لقوله تعالى (٤٣ : ٨٦ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون)
وقال تعالى (١٧ : ٣٦ ولا تقف ما ليس لك به علم ، إن السمع
والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) .

وروى ابن عباس قال « مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الشهادة ؟ فقال : هل ترى الشمس ؟ قال : نعم ، قال : على مثلها
فاشهد ، أو دَعِر » .

(٢) كالخمر والرضاع والولادة . وكذا الصفات المرئية في البيع
ونحوها ، يرجع فيها إلى الرؤية ، لأنه يمكن الشهادة عليها قطعاً .
(٣) فيحتاج أن يسمع كلام المتعاقدين يقيناً ، ولا تعتبر رؤيتها
إذا عرفهما وتيقن أنه كلامهما ، بل إذا عرف الشاهد المشهود عليه
باسمه ونسبه : جاز أن يشهد عليه ، حاضرًا كان أو غائبًا . وإن لم
يعرف ذلك : لم يجوز أن يشهد عليه مع غيبته ، وحاز أن يشهد عليه
حاضرًا بمعرفة عينه .

والوقف ، والولاء ، ونحو ذلك^(١) .

ولا تقبل الاستفاضة إلا من عدد يقع العلم بخبرهم^(٢) .

ومن شهد بنكاح فلا بد من ذكر شروطه^(٣) .

(١) كمصرف الوقف والعتق والولاية ونحو ذلك ، لأن هذه الأشياء تتعذر الشهادة عليها في الغالب ، بمشاهدتها أو مشاهدة أسبابها ، فجازت الشهادة عليها بالاستفاضة .

قال مالك رحمه الله : ليس عندنا من يشهد على أحباس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالسمع . وقال : السماع في الأحباس والولاء جائز وقيل للإمام أحمد رحمه الله : تشهد أن فلانة امرأة فلان؟ وبم تشهد؟ قال : نعم ، إذا كان مستفيضاً فأشهد ، أقول : فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخديجة وعائشة زوجته . وكل أحد يشهد بذلك من غير مشاهدة .

(٢) لأن الاستفاضة مأخوذة من فيض الماء لكثرة ، وإن سمع إنسان يقر بنسب أب أو ابن ، فصدقه المقر له : جاز أن يشهد له به ، فإن كذبه لم يشهد ، وإن رأى شيئاً في يد إنسان يتصرف فيه تصرف الملاك : من النقص والبناء ، والإجارة والإعارة ونحوها : جاز أن يشهد له بالملك .

(٣) وأنه تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها . وإنما احتيج إلى ذكر الشروط في الشهادة على النكاح ، لأن الناس اختلفوا في شروطه ، فيجب ذكرها ، لئلا يكون الشاهد معتقداً صحة النكاح ، وهو فاسد .

وإن شهد برضاع ، فلا بد من ذكر عدد الرضعات ، وأنه شرب من ثديها ، أو من لبن حلب منه^(١) .

وإن شهد بالقتل ، احتج أن يقول : ضربه بالسيف ، أو جرحه فقتله ، أو مات من ذلك^(٢) .

ومن شهد بالزنا ، فلا بد أن يذكر بمن زنى ؟ وأين زنى ؟ وأنه رأى ذكره في فرجها^(٣) .

(١) لأن الناس اختلفوا في الرضعات ، وفي الرضاع المحرم . فإن شهد أنه ابنها من الرضاع لم يكف ، لاختلاف الناس فيما يصير به ابنها ، ولا بد من ذكر أن ذلك في الحولين .

(٢) فلو قال : جرحه فمات لم يحكم به ، لجواز أن يكون مات بغير هذا . وقد روى عن شريح : أنه شهد عنده رجل ، فقال : اتكأ عليه بمرقمه فمات ، فقال شريح : فمات منه ، أو قتمته ؟ فأعاد القول الأول ، فأعاد عليه شريح ، فلم يقل : فقتله ، أو مات منه ، فقال شريح : قم فلا شهادة ذلك .

(٣) لأن اسم الزنا يطلق على ما لا يوجب الحد ، فاعتبر ذكر صفة ، ليزول الاحتمال .

واعتبر ذكر المرأة ، لكلا تكون ممن تحل له ، أو له في وطئها شبهة . وذكر المكان لكلا تكون الشهادة منهم على فعلين ، بل لا بد أن تكون شهادتهم على فعل واحد ، لجواز أن يكون ماشهد به أحدهما غير ما شهد به الآخر .

ومن شهد بالسرقه فلا بد من ذكر المسروق منه والنصاب،
والحرز ، وصفة السرقه^(١) .
وإن شهد بالقذف فلا بد من ذكر المقذوف وصفة القذف^(٢)
وإن شهدا أن هذا العبد بن أمة فلان : لم يحكم له به ، حتى
يقولا : ولدته في ملكه^(٣) .

(١) لاختلاف العلماء في ذلك ، ولجواز أن يكون للسارق شبهة
وقد يعتقد الشاهد ما ليس بنصاب نصابا . وكذا الحرز .
(٢) بما يتميز به عن غيره . وكذا يذكر صفة القذف ، بأن
يقول : أشهد أنه قال : يا زاني ، يا لوطي ، ونحو ذلك .
(٣) يعني : إذا ادعى عبدا أنه له ، فشهد شاهدان أنه ابن
أمه ، أو ادعى ثمرة شجرة ، فشهدت له البينة أنها ثمرة شجرته
لم يحكم لها بها : لجواز أن تكون الأمة ولدته قبل تملكه لها ،
وأثمرت الشجرة قبل ملكه إياها .
وإن قالت البينة : ولدته في ملكه أو أثمرتها في ملكه : حكم له
بالولد والثمرة ، لأنها شهدت أنها نماء ملكه ، ما لم يرد سبب ينقله
عنه . وإن شهدت : أنه اشتراها من فلان أو وقفها عليه أو أعتقها
لم يحكم بها حتى يقولا : وهي في ملكه ، لجواز أن يبيع الإنسان ،
ويقف ويعتق ما لا يملك .
وإن شهدا أن هذا الغزل من قطنه ، أو الطائر من بيضته ، أو
الدقيق من حنطته : حكم لها بها ، لأنه لا يتصور أن يكون الطير =

وتجوز شهادة المستخفي (١) .

من ييضته قبل ملكه البيضة ، وكذلك الغزل والدقيق ، لأن الغزل عين القطن وإنما تغيرت صفته ، والدقيق أجزاء الحنطة تفرقت ، والطيء هو البيض استحال . وليس كذلك الولد والثمرة ، فإنهما غير الأم والشجرة . ولو شهدا أن هذه البيضة من طيره : لم يحكم له بها ، حتى يقولوا : باضها في ملكه ، لأن البيضة غير الطير . وإنما هي من نمائه فهي كالولد .

وإذا مات رجل فادعى آخر أنه وارثه ، فشهد شاهدان : أنه وارثه ، لا يعلمان له وارثاً غيره سلم المال إليه ، سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة به أو لا . وإن قالا : لا نعلم له وارثاً غيره في هذا البلد : لم يسلم إليه ، حتى يستكشف القاضي عن خبره في البلدان التي سافر إليها .

وإذا مات رجل ، فشهد رجلان : أن هذا الغلام ابن الميت ، لا نعلم له وارثاً سواه ، وشهد آخران لآخر : أن هذا الغلام ابن هذا الميت لا نعلم له وارثاً سواه ، فلا تعارض بينهما ، وثبت نسب الغلامين منه ، ويكون الإرث بينهما ، لجواز أن تعلم كل بيعة ما لم تعلمه الأخرى .

(١) المستخفي : هو الذي يخفي نفسه عن المشهود عليه ، لسمع إقراره ولا يعلم به ، مثل أن يجحد الحق علانية ويقر به سرّاً ، فيختبئ شاهدان في موضع لا يعلم بهما ليسمعا إقراره ، ثم يشهدان به ، فشهادتهما مقبولة .

ومن سمع رجلاً يقرّ بحق ، أو يشهد شاهداً بحق . أو سمع حاكماً يحكم ، أو يشهد على حكمه وإنفاذه : جاز أن يشهد به ^(١) .

(١) وإن لم يقل للشاهد : اشهد علىّ ، لأن الشاهد يشهد بما علمه ، وقد حصل له العلم بسماعه ، فجاز أن يشهد به ، كما يجوز أن يشهد بما رآه من الأفعال ، بخلاف الشهادة على الشهادة ، فلا بد فيها من الاسترعاء لضعفها . ولو حضر شاهدان حساباً بين رجلين شرطاً عليهما أن لا يحفظا عليهما شيئاً : كان للشاهدين أن يشهدا بما سمعا منهما ، ولم يسقط ذلك بشرطهما ، لأن للشاهد أن يشهد بما سمعه أو علمه . وقد حصل ذلك ، سواء أشهده أو منعه . وكذلك يشهدان على العقود بحضورهما ، وعلى الجنائيات بمشاهدتهما ، ولا يحتاجان إلى الإشهاد .

والحقوق على ضربين :

أحدهما : حق لآدمي معين ، كالحقوق المالية ، والنكاح وغيره من العقود ، والعقوبات كالتقصاص ، وخذ القذف ، والوقف على معين ، فلا تسمع الشهادة فيه إلا بعد الدعوى ، لأن الشهادة فيه حق لآدمي ، فلا يستوفى إلا بعد مطالبته وإذنه ، ولأنها حجة على الدعوى ودليل لها ، فلا يجوز تقديمها عليها .

الضرب الثاني : ما كان حقاً لآدمي غير معين ، كالوقوف على الفقراء والمساكين والمساجد ، وكالحدود الخالصة والزكاة والكفارة فلا تفتقر الشهادة إلى تقدم الدعوة ، لأن ذلك ليس له مستحق معين من الآدميين يدعيه ويطالب به . ولذلك شهد أبو بكر رضي الله

== عنه وأصحابه على المغيرة بن شعبه رضى الله عنه بالزنا ، وشهد الجارود وأبو هريرة رضى الله عنهما على قدامة بن مظعون رضى الله عنه بشرب الخمر ، غير تقدم دعوى ، فأجيزت شهادتهم . ولذلك لم يعتبر في ابتداء الوقف : قبول من أحد ، ولا رضا منه .

وكذلك مالا يتعلق به حق حد - كتحريم الزوجة بالطلاق أو الظهار ، أو إعتاق الرقيق - تجوز الحسبة به ، ولا تعتبر فيه الدعوى . فلو شهد شاهدان بعق عبد أو أمة ابتداء : ثبت ذلك ، سواء صدقهما المشهود عليه أو لم يصدقهما .

ومتى كانت الشهادة على فعل فاختلف الشاهدان ، في زمنه أو مكانه ، أو صفة له تدل على تغاير الفعلين : لم تكمل شهادتهما ، مثل أن يشهد أحدهما أنه غصبه ديناراً يوم السبت بالشام ويشهد الآخر أنه غصبه بمصر ، أو يشهد أحدهما أنه غصبه ديناراً ، ويشهد الآخر أنه غصبه ثوباً : لم تكمل الشهادة ، لأن ما شهد به أحد الشاهدين غير الذى شهد به الآخر ، فلم يشهد بكل واحد من الفعلين ، إلا شاهد واحد فلم يقبل . فأما إن شهد بكل فعل - شاهدان ، واختلفا في المكان أو الصفة أو الزمان : ثبتا جميعاً ، لأن كلا منهما قد شهد به بينة عادلة ، لو انفردت أثبتت الحق ، وشهادة الأخرى لا تعارضها لإمكان الجمع بينهما ، إلا أن يكون الفعل لا يمكن تكراره ، كقتل رجل بعينه ، فتعارض البينتان ، لعلمنا أن إحداهما كاذبة ، ولانعلم أيتهما هي ؟ فتسقط البينتان .

وإن شهد أحدهما أنه أقر له بألف أمس ، وشهد آخر أنه ==

شروط من تقبل شهادته

شروط من تقبل شهادته سبعة : البلوغ ^(١) ، والعقل ^(٢) ،

= أقر له بألف اليوم ، أو شهد أحدهما أنه باعه داره أمس ، وشهد آخر أنه باعه إياها اليوم : كملت البينة ، وثبت البيع والإقرار .
وإن شهد شاهد : أنه أقر له بألفين ، وشهد آخر أنه أقر له بألف : ثبت الألف ، ويحلف على الألف الآخر مع شاهده إن أحب .

(١) فلا تقبل شهادة الصبيان ، لقوله تعالى (٢: ٢٨٢) واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقال تعالى (٣: ٢٨٢) ممن ترضون من الشهداء) والصبي لا يرضى . وقال تعالى (٣: ٢٨٣) ولا تكتموا الشهادة ، ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) فأخبر تعالى أن الشاهد الكاتم لشهادته آثم . والصبي لا يأثم . فيدل على أنه ليس بشاهد . ولأن الصبي لا يخاف من مأثم الكذب فيزعه ويمنعه ، فلا تحصل الثقة بقوله . ولأن من يقبل قوله على نفسه في الإقرار لا تقبل شهادته على غيره .
وتقبل شهادة الصبيان المميزين بعضهم على بعض بشروط ثمانية :
أن يكونوا ذكوراً ، أحراراً ، محكوماً لهم بحكم الإسلام ، اثنين فصاعداً ، متفقين غير مختلفين ، وأن يكون ذلك قبل تفرقهم وتجنّبهم ، وأن يكون ذلك لبعضهم على بعض ، وأن يكون في القتل والجراح خاصة .

(٢) فلا تقبل شهادة معتوه ولا مجنون ، إلا من يخلق أحياناً إذا شهد في حال إفاقته ، لقوله تعالى : (ممن ترضون من الشهداء) والمعتوه والمجنون ممن لا يرضى .

والكلام^(١) ، والإسلام^(٢) ، والحفظ^(٣) ، والعدالة^(٤) .

(١) فلا تقبل شهادة الأخرس ولو فهمت إشارته ، لعدم حصول اليقين بذلك .

(٢) فلا تقبل شهادة الكافر ، إلا أهل الكتاب في الوصية في السفر ، إذا لم يوجد غيرهم ، وحضر الموصى الموت فتقبل شهادتهم ، ويخلفهم الحاكم بعد العصر : لا نشترى به ثمناً ، ولو كان ذا قرني . ولا نكتم شهادة الله ، وإنها لوصية الرجل بعينه . فإن عثر على أنهما استحقا إثمًا قام آخران من أولياء الموصى ، خلفا بالله : لشهادتنا أحق من شهادتهما ، ولقد خانا وكنا . ويقضى لهم .

والأصل في عدم قبول شهادة الكافر قوله تعالى (٦٥: ٢) وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقوله : (ممن ترضون من الشهداء) والكافر ليس بذى عدل وليس منا . ولا هو ممن ترضاه . وإنما قبلت شهادة أهل الكتاب في الوصية في السفر للضرورة .

ويشترط لها ثلاثة شروط : كون ذلك في السفر ، وفي وصية الموت ، وعدم وجود مسلمين .

(٣) فلا تقبل شهادة مغفل . ولا معروف بكثرة الغلط والنسيان ، لأن الثقة لا تحصل بقوله . وتقبل شهادة من يقل منه ذلك ، لأن أحداً لا يسلم من ذلك .

(٤) العدالة : استواء أحواله في دينه ، واعتدال أقواله وأفعاله ، فلا تقبل شهادة فاسق ، لقوله تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقوله تعالى (٤٩: ٦) يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) =

== والشهادة نبأ ، فيجب التوقف عنه .

وفي الحديث « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا محدود في الإسلام ، ولا ذى غمير على أخيه » رواه أبو عبيد . وكان أبو عبيد لا يرى الخائن والخائنة مختصاً بأمانات الناس ، بل جميع ما فرض الله على العباد القيام به واجتنابه ، من كبير ذلك وصغير ، لقوله تعالى (٧٣:٣٣) إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال- الآية) وروى عن عمر أنه قال « لا يوسر الرجل بغير العدول » ولأن الفاسق لا يزعجه عن ارتكاب محظورات الدين وأزع . فلا يؤمن من الكذب ، فلا تحصل الثقة بغيره .

إذا تقرر هذا فالفسق نوعان :

أحدهما : من جهة الأفعال ، كأكل الربا ، وشرب الخمر والزنا ، والكذب ، وغير ذلك من الكبائر .

وعن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا مجلود في حد ، ولا ذى غمير على أخيه في عداوة ، ولا القانع لأهل البيت ، ولا مجرب عليه شهادة زور ، ولا ضنين في قرابة وولاء » .

وقال الإمام أحمد : لا تجوز شهادة آكل الربا ، والعاقد ، وقاطع الرحم ، ولا من لا يؤدي زكاة ماله .

وإذا أخرج في طريق المسلمين الأسطوانات والكنيف : لا يكون عدلاً ، ولا يكون ابنه عدلاً إذا ورث أباه ، حتى يرد ما أخذ من طريق المسلمين . ولا يكون عدلاً إذا كذب الكذب الشديد ==

وانتفاء للموانع^(١) .

ويعتبر للعدالة شيئان : الصلاح في الدين^(٢) .

== لأن النبي صلى الله عليه وسلم ردّ شهادة رجل في كذبة . فأما الصغار : فإن كان مهراً عليها فسق .

النوع الثاني : من جهة الاعتقاد . وهو اعتقاد البدعة . وهم على ضربين .

الأول : من يفسق ولا يكفر ، كالذي يسب القرابة كالخوارج ، أو يسب بعض الصحابة ، كبعض الروافض ، فلا تقبل شهادتهم لذلك الضرب الثاني : من يكفر ببدعته . وهو من قال بخلق القرآن ونفى الرؤية . أو أضاف المشيئة إلى نفسه ، كغلاة القدرية ، وغلاة الروافض والجهمية ، فهؤلاء لا تقبل لهم شهادة .

فأما من فعل شيئاً من الفروع المختلف فيها ، كمن تزوج بغير ولي ، أو شرب من النبيذ مالا يسكره ، أو أخرج الحج مع إمكانه ، أو ترك الصلاة مع الجماعة : فلا ترد شهادته ، إذا فعل ذلك متأولاً أو مقلداً . أما من فعل ذلك مع اعتقاده تحريمه : فإنه يفسق ، وترد شهادته لذلك .

(١) موانع الشهادة هي الآتية بعد هذا الباب ، كأصول النسب وفروعه بعضهم لبعض ، ونحو ذلك .

(٢) هو : أداء الفرائض ، واجتناب المحارم ، بأن لا يرتكب كبيرة ، ولا يُد من على صغيرة .

وامتعال المروءة^(١) .

(١) المروءة : هى اجتناب الأمور الدنيئة المزرية ، كالأكل فى السوق بأن ينصب مائدة فى السوق يأكل والناس ينظرون إليه ، أو يتمسخر بما يضحك الناس به ، أو يخاطب امرأته أو أمته وغيرها بحضرة الناس الخطاب الفاحش ، أو يحدث الناس بمباضعة أهله ، ونحو هذا من الأفعال الدنيئة ، فلا تقبل شهادة من فعل شيئاً من هذا ، لأن هذا مخف ودناءة . فمن رضيه لنفسه أو استحسنته ، فليست له مروءة ، ولا تحصل الثقة بقوله .

قال أحمد فى رجل شتم بهيمة : قال الصالحون : لا تقبل شهادته حتى يتوب .

وفى حديث أبى مسعود البدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع ما شئت » .

وكذا كل من يتعاطى القمار ، لأنه من الميسر الذى أمر الله باجتنابه . فمن تكرر منه ذلك ردت شهادته .

وما خلا القمار ، وهو اللعب الذى لا عوض فيه من الجانبين ، ولا من أحدهما : فإنه ما هو محرم ، ومنه ما هو مباح ، كاللعب بالترد والشطرنج .

وروى أبو داود من حديث أبى موسى الأشعري رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من لعب بالتردشير فكأنما غمس يده فى لحم خنزير ودمه »

وقال على رضى الله عنه « الشطرنج من الميسر » ومر على =

« قوم يلعبون بها فقال » ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟ »
وقال مالك رحمه الله : من لعب بالشطرنج والنرد ، فلا أرى
شهادته إلا باطلة ، لأن الله تعالى قال (١٠ : ٣٣ فماذا بعد الحق إلا
الضلال) وهذا ليس من الحق ، فيكون من الضلال .

وأما اللعب المباح : فكمالمسابقة بالخيول وغيرها من الحيوان ، أو
على الأقدام . وكذا ما في معنى ذلك من اللعب بالحراب أو الثقاف .
وقد لعب الخبشة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بالحراب . وكذا
سائر اللعب إذا لم يتضمن ضرراً ولا شغلا عن فرض ، فالأصل
إباحته . فما كان فيه دناءة يترفع عنه ذوو المروءات : منع الشهادة إذا
فعله ظاهراً وتكرر منه ، ومالا دناءة فيه : لم ترد الشهادة به بحال .
وأما اتخاذ الحمام لطلب فراخها ، أو لحمل الكتب أو للأنس
بها ، من غير أذى يتعدى إلى الناس : فلا بأس .

وقد روى عبادة بن الصامت رضى الله عنه « أن رجلاً أتى النبي
صلى الله عليه وسلم فشكا إليه الوحشة ، فقال : اتخذ زوجاً من حمام »
وأما اتخاذها من أجل تطيرها : فيمنع قبول الشهادة ، لأنه
سفسه ودنائة وقلة مروءة ، ويتضمن أذى الجيران ، وإشرافه على
محارمهم ، ورميه إياهم بالحجارة .

وقد روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة
فقال : شيطان يتبع شيطانة » وكان شريح لا يجيز شهادة صاحب
حمام ولا حمام .

وأما الملاهي : فعلى ثلاثة أضرب .
أحدها : محرم ، وهو ضرب الأوتار والنايات والمزامير كلها ،
والعود والطنبور والرباب ونحوها ، فمن أدام استماعها ردت شهادته
وقد روى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال « إذا ظهر في أمتي خمس عشرة خصلة ، حل بهم البلاء -
فذكر منها : إظهار المعازف والملاهي » .

الضرب الثاني : مباح ، وهو الدُفُّ . فإن النبي صلى الله عليه
وسلم قال « أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف » رواه مسلم .
ويكره ضربه للرجال ، لأن به تشبهاً بالنساء .

الضرب الثالث : الغناء . قال الله تعالى : (٣١ : ٦) ومن الناس من
يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله) . قال ابن مسعود وابن
عباس رضي الله عنهما « هو الغناء »

وعن أبي أمامة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن شراء المغنيات وبيعهن ، والتجارة فيهن ، وأكل أثمانهن »
وقال ابن مسعود « الغناء ينبت النفاق في القلب » .

وقال أحمد فيمن مات وخلف ولداً يتما وجارية مغنية ، فاحتاج
الصبي إلى بيعها ، قال : تباع ساذجة . قيل له : إنها تساوي مغنية ،
ثلاثين ألفاً وتساوي ساذجة عشرين ديناراً ؟ قال : لا تباع إلا على
أنها ساذجة .

فعلى هذا : فمن اتخذ الغناء صناعة يؤتى إليه ويأتى إليه ، أو
اتخذ غلاماً أو جارية مغنين يجمع عليهما الناس ، فلا شهادة له ،
لأن هذا عند من لم يحرمه دناءة وسفه ، وسقوط مروءة . ومن
حرمه ، فهو مع سفهه متظاهر بسفقه .

وأما الحداء — وهو الإنشاد الذي تساق به الإبل — فمباح لا بأس بفعله واستماعه ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر . وكان عبد الله بن رواحة رضى الله عنه جيد الحداء . وكان مع الرجال . وكان أنجشة مع النساء — الحديث » .

وأما الشعر : فإنه كالسلام ، حسنه كحسنة ، وقبيحه كقبيحة . فما كان منه في مدح الحق وأهله ، والحث على الجهاد في سبيل الله ، والتشجيع عليه فمدوح ، وما كان بخلاف ذلك فمذموم .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن من الشعر لحكمة » . و « كان يضع لسان منبراً يقوم عليه ، فيهجو من هجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين » .

وأنشده كعب بن زهير قصيدته « بانث سعاد » في المسجد .

وقال عمرو بن الشريد « أردفني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أمعك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء ؟ قلت : نعم . فأنشدته بيتاً ، فقال : هيه ، حتى أنشدته مائة قافية » .

وليس في إباحة الشعر الخالي من التشبيب والهجاء اختلاف . وقد قاله الصحابة ومن بعدهم من العلماء ، والحاجة تدعو إليه لمعرفة اللغة والعربية ، والاستشهاد به في التفسير ، ونحو ذلك .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى (٢٦ : ٢٤٤) والشعراء يتبعهم الغاؤون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لأن يمتلئ جوف =

أحدكم قيحاً حتى يريه خيراً له من أن يمتلىء شعراً» ومعنى «يريه»
يأكل جوفه قاله أبو عبيد؟.

قيل: المراد بذلك من أسرف وكذب، لأنه الغالب على من قال
الشعر، بدليل قوله تعالى (٢٦: ٢٢٥ - ٢٢٧ ألم تر أنهم في كل
واد يهيمون؟ وأنهم يقولون مالا يفعلون؟ إلا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات وذكروا الله كثيراً، وانتصروا من بعد ما ظلموا، وسيعلم
الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون؟).

وأما المراد بالحديث: فقال أبو عبيدة: معناه: أن يغلب عليه
الشعر، حتى يشغله عن القرآن والفقه.

وقيل: المراد به ما كان هجاءً وفحشاً. فما كان من الشعر يتضمن
هجاء المسلمين، والقدح في أعراضهم، أو التشيب بامرأة بعينها،
بالإفراط في وصفها فيحرم، وما لا فلا.

ولا تقبل شهادة الطفيلي، وهو الذي يأتي طعام الناس من
غير دعوة.

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من أتى طعاماً
لم يدع إليه دخل سارقاً، وخرج معيراً» ولأنه يأكل محرماً، ويفعل
ما فيه سفه ودناءة، وزهَاب مروءة. فإن لم يتكرر منه هذا: لم
ترد شهادته.

ومن سأل من غير أن تحل له المسألة فأكثر: ردت شهادته،
لأنه فعل محرماً، وأكل سحتاً، وأنى دناءة.

فأما المسائل ممن تباح له المسألة: فلا ترد شهادته بذلك،

ومتى زالت الموانع منهم : قبلت شهادتهم بمجرد ذلك^(١) .
ولا تقبل شهادة القاذف حتى يتوب^(٢) .

إلا أن يكون أكثر عمره سائلا ، فينبغي أن ترد شهادته ، لأن ذلك دناءة وسقوط مروءة ، فإن أخذ من الصدقة من يجوز له الأخذ منها من غير مسألة : لم ترد شهادته ، لأنه فعل جائر ، لادنائة فيه . وإن أخذ منها من لا يجوز له ذلك ، وتكرر منه ذلك : ردت شهادته ، لأنه مصر على الحرام .
وأما من صناعته رديئة ، كالحجام ونحوه : فلا ترد شهادته بذلك . وكذا سائر الصناعات المباحة .

(١) بأن بلغ الصبي ، وعقل المجنون ، وتاب الفاسق ، وأسلم الكافر : قبلت شهادتهم ، لأن المقتضى لقبول الشهادة موجود . وإنما ردت لوجود المانع ، فلما زال المانع : عمل المقتضى عمله ، كما لو لم يوجد المانع .

(٢) يعنى : أن القاذف إذا لم يحقق قذفه بالبينة ، أو بإقرار المقذوف تعلق به وجوب الحد عليه ، والحكم بفسقه ، وردت شهادته لقوله تعالى (٣٤ : ٤) والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً . وأولئك هم الفاسقون) فإن تاب : لم يسقط الحد عنه ، وزال الفسق ، وقبلت شهادته ، لما روى عن عمر أنه قال لأبي بكره حين شهد على المغيرة ابن شعبه « تب ، أقبل شهادتك » فأبى ، فلم يقبل شهادته . وكان قد عاد - مثل النصل - من العبادة .

وتوبته : أن يكذب نفسه ، ويقول : قد ندمت على ماقلت ،
ولا أعود إلى مثله ، وأنا تائب إلى الله منه ^(١) .
وتجوز شهادة الأعمى في المسموعات ، إذا تيقن الصوت ،
وبالمراثيات التي تحملها قبل العمى ، إذا عرف الفاعل باسمه ، ونسبه
وما يتميز به ^(٢) .
وشهادة ولد الزنا جائزة في الزنا وغيره ^(٣) .

(١) لما روى عن عمر أنه قال في قوله تعالى (٣: ١٦٠) إلا الذين
تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) قال: توبته : إكذاب نفسه . وذلك
لأن عرض المذوف تلوث . فأكذابه نفسه يزيل ذلك التلويث .
فتكون التوبة . هذا إذا لم يعلم صدق نفسه . فإن علم من نفسه
الصدق فيما قذف به ، فتوبته الاستغفار ، والإقرار بيطان ما قاله
وتحريمه ، وأنه لا يعود إلى مثله أبداً .

(٢) لقوله تعالى (٢: ٢٨٢) واستشهدوا شهيدين من رجالكم
فهو من رجالنا ، فقبلت شهادته كالبصير ، ولأن السمع أحد الحواس
التي يحصل بها اليقين . وقد يكون الشهود عليه ممن ألقه الأعمى ،
وكثر صحبته له ، وعرف صوته يقيناً ، فلا يشك فيه ، فوجب
قبول شهادته فيما تيقنه كالبصير .

(٣) لعموم آيات الشهادة ، ولقوله تعالى (١٧ : ١٥) ولا تزر
وازره وزر أخرى) فإذا كان عدلاً قبلت شهادته في الزنا وغيره .
فإن من قبلت شهادته في القتل قبلت في الزنا .

وتقبل شهادة الإنسان على فعل نفسه ، كالمرضعه بالرضاع ،
والقاسم على القسمة ، والحاكم على حكمه بعد العزل ^(١) .
وتقبل شهادة العبد حتى في الحدود والقصاص ^(٢) .
وتقبل شهادة البدوي على القروي ، والقروي على البدوي ،
إذا اجتمعت الشروط ^(٣) .

(١) لأن ما يخبر به الإنسان عن فعل نفسه أولى باليقين ، مما
يخبر به عن فعل غيره .
(٢) لعموم آيات الشهادة ، وهو داخل فيها ، فإنه من رجالنا
فإذا كان عدلاً : قبلت روايته وفتياه وأخباره الدينية .
وروى عقبه بن الحارث قال « تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب
فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتك ، فذكرت ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : فارقها ، فقلت : يارسول الله ، إنها أمة ،
فقال : كيف ؟ وقد زعمت ذلك » متفق عليه .
وقال أنس « ما علمت أن أحداً رد شهادة العبد » .
وسئل إياس بن معاوية عن شهادة العبد ؟ فقال : أنا أرد شهادة
عبد العزيز بن صهيب . وكان منهم زياد بن أبي عياش من العلماء
الزهاد . وكان عمر بن عبد العزيز يرفع قدره ويكرمه ، ومنهم
عكرمة مولى ابن عباس من العلماء الثقات .
وتقبل شهادة الأمة فيما تقبل عليه شهادة النساء .
وتجوز شهادة الأصم في المراثي ، وعلى المسموعات قبل صممه
(٣) لأن من قبلت شهادته على أهل البلد ، قبلت شهادته =